

A Taymiyyan Response to New Atheism

كتبه محمد أبو عبد الرحمن

رابط المقال بالإنجليزية:

https://archive.org/details/a-taymiyyan-response-to-new-atheism

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

لَعَلّ البروفيسورَ ريتشارد دوكينز أَشْهَرُ المَلاحِدَةِ الطَبِيعِيِّينَ في زَمانِنا. يُقَدِّمُ دوكينز في كِتابِهِ الشَهيرِ "وَهْمِ الإِلَهِ" حُجَّتَيْنِ رَئِيسَتَيْنِ عَلى نَفْيِ وُجودِ اللهِ تَعالى. الحُجَّةُ الأُولى حَجَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مَبْناها عَلى الاكْتِفاءِ بِنَظَرِيَّةِ التَطَوُّرِ الدارويِنيِّ، والحُجَّةُ الثانِيَةُ حُجَّةٌ فَلْسَفِيَّةٌ مَبْناها عَلى بُطْلانِ التَرْكيبِ في ذَاتِ اللهِ تَعالى.

فصل في الحجة الأولى على نفي وجود الله

في حُجَّتِهِ العِلْمِيَّةِ، يَزْعُمُ دوكينز أنَّ عَمَلِيَّةَ التَطَوُّرِ عَنْ طَريقِ الانْتِقاءِ الطَبِيعِيِّ عِلَّةٌ طَبِيعِيَّةٌ كافِيَةٌ في تَفْسيرِ تَنَوُّعِ الحَياةِ البَيُولُوجِيَّةِ عَلى ظَهْرِ البَسِيطَةِ. وبِما أنَّ التَطَوُّرَ تَفْسِيرٌ طَبِيعِيٌّ تامٌّ، فإنَّ وُجُودَ الصانِعِ يَكُونُ كَعَدَمِهِ، فَلا يَنْبَغِي افْتِرَاضُ وُجودِ صانِعٍ هُوَ عِلَّةٌ لِهذا التَنَوُّعِ.

أَغْلَبُ مُعَالَجَاتِ المُتَدَيِّنِينَ النَصَارى لِهذِهِ الحُجَّةِ اتَّجَهَتْ نَحْوَ نَقْضِ مَزاعِمِ الاكْتِفَاءِ بِنَظَرِيَّةِ التَطَوُّرِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُها تَفْسِيرًا طَبِيعِيًّا. وقَدْ قَصَدُوا بِهذا الإِبْطَالِ إِفْسَاحَ المَجَالِ لِنَظَرِيَّةِ "التَصْمِيمِ الذَكِيِّ"، تَمْهِيدًا لِتَقَبُّلِها عَلى أنَّها تَفْسِيرٌ عِلْمِيٌّ. وقَدْ تَلَقَّفَ كَثِيرٌ مِنْ دُعَاةِ المُسْلِمِينَ هَذا النَهْجَ عَنْ نُظَرائِهِمُ النَصَارى. أنا أَرَى أنَّ أَصْحَابَ هَذا النَهْجِ مَعَ حُسْنِ نِيَّتِهِم مُخْطِئُونَ من الناحِيَةِ الفَلْسَفِيَّةِ.

إنَّ النَهْجَ الأَقْرَبَ إلى العَقْلِ والشَرعِ في نَقْضِ الشُبْهَةِ الإلْحَادِيَّةِ المُعَاصِرَةِ يَكُونُ بِإثْبَاتِ المَذْهَبِ التَيْمِيِّ في الأَسْبابِ: أنَّ فاعِلِيَّةَ اللهِ فاعِلِيَّةٌ خالِقِيَّةٌ أَوَّلِيَّةٌ، وفاعِلِيَّةَ الأَسْبابِ الطَبِيعِيَّةِ فاعِلِيَّةٌ مَخْلُوقَةٌ ثانَوِيَّةٌ. بِعِبَارَةٍ أُخْرَى، لا بُدَّ أنْ يُبَيَّنَ لِلمُلْحِدِ بِطَرِيقِ العَقْلِ أنَّ اللهَ – رَبَّ إبْراهِيمَ – خالِقٌ يُحْدِثُ مَخْلُوقَاتِهِ بالأَسْبابِ المَخْلُوقَةِ والوَسَائِطِ الطَبِيعِيَّةِ، بِحَيْثُ لا تُعَارِضُ خالِقِيَّتُهُ أَيَّ حُكْمٍ كُلِّيٍّ مُتَحَقِّقٍ من كَوْنِهِ كُلِّيًا. هَذا الاعْتِقَادُ التَيْمِيُّ في اللهِ تَعالى – الذي يَخْلُقُ من المَادَّةِ وبِالأسْبابِ – قَدْ أَشَارَ القُرْآنُ الكَرِيمُ إلَيْهِ في آيَاتٍ كَثِيرةٍ، وهُوَ أيْضًا عَقِيدَةٌ فِطْرِيَّةٌ ظَاهِرَةُ البَدَاهَةِ.

عَلى ضَوْءِ هَذا الاعْتِقَادِ التَيْمِيِّ، تَكُونُ فاعِلِيَّةُ اللهِ التامَّةُ لِمَخْلُوقَاتِهِ مُوافِقَةً للتَفْسِيرَاتِ الطَبِيعِيَّةِ العِلْمِيَّةِ. وذَلِكَ أنَّ فاعِلِيَّةَ اللهِ الخالِقِيَّةَ وفاعِلِيَّةَ الأَسْبابِ المَخْلُوقَةِ الطِبِيعِيَّةَ تَعْمَلانِ في مَجالَيْنِ مُتَبايِنَيْنِ، بِحَيْثُ يَخْضَعُ المَجَالُ الثاني لِلأَوَّلِ خُضُوعًا كامِلًا. بِعِبَارَةٍ أَوْضَحَ: إنَّ اللهَ مَعَ كَوْنِهِ الخالِقَ المُدَبِّرَ لِكُلِّ شَيْءٍ في هَذا العالَمِ بِإرادَتِهِ النافِذَةِ، فإنَّ الأَسْبَابَ الطَبِيعِيَّةَ المَخْلُوقَةَ لَهُ – والتي لا يَسْتَقِلُّ شَيْءٌ مِنْها وَحْدَهُ بِالأَثَرِ – تَجْتَمِعُ لِيَتَأَلَّفَ مِنْها عِلَلٌ طَبِيعِيَّةٌ مُرَكَّبَةٌ تامَّةٌ، تَسْتَلْزِمُ آثارَها اللاحِقَةَ عَقِبَها، شَرِيطَةَ أنْ لا يَخْرِقَ اللهُ العادَةَ فيَسْلِبَ القُوىَ من الأَسْبابِ. فاللهُ مُسْتَقِلٌّ بِخَلْقِ الآثارِ الطَبِيعِيَّةِ في هَذا العالَمِ بِما يَسْبِقُها من عِلَلٍ مُرَكَّبَةٍ تامَّةٍ، مُتَأَلِّفَةٍ مِنْ أسْبَابٍ مَخْلُوقَةٍ هي الأُخْرَى، وكَذَلِكَ قَدْ يَمْنَعُ حُدُوثَ تِلْكَ الآثارِ المُعَيَّنَةِ بِأنْ يَسْلِبَ قُوى المادَّةِ خَرْقًا لِلعادَةِ – أو بِما يَشَاؤُهُ سُبْحَانَهُ من الوَسَائِلِ – بِحَيْثُ يَسُوقُ هَذا العالَمَ إلى المُسْتَقْبَلِ الذي أرادَهُ وقَدَّرَهُ أَزَلًا.

إنَّ فاعِلِيَّةَ اللهِ الأَوَّلِيَّةَ يُمْكِنُ إثْبَاتُها بِحُجَجٍ عَقْلِيَّةٍ صَحِيحَةٍ، كَدَلِيلِ إمْكَانِ المَخْلُوقَاتِ، ودَلِيلِ حُدُوثِها المَذْكُورِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ. يَنُصُّ دَليلُ إمْكانِ المَخْلُوقَاتِ عَلى أَنَّهُ كُلَّما ازْدادَ عَدَدُ المُمْكِنَاتِ الداخِلَةِ في مَجْمُوعِ المُمْكِنَاتِ، ازْدادَ افْتِقَارُ المَجْمُوعِ بِأَكْمَلِهِ إلى الصانِعِ الخارِجِيِّ. وعَلى نَحْوٍ

مُمَاثِلٍ، يَنُصُّ دَليلُ حُدُوثِ المَخْلُوقَاتِ عَلى أَنَّهُ كُلَّما ازْدادَ عَدَدُ الجَواهِرِ الحادِثَةِ الفانِيَةِ، زادَتْ حَاجَةُ جَمِيعِها إلى المُحْدِثِ البائِنِ عَنْها، الذي يُنْشِؤُها ويُفْنِيها عَلى التَعَاقُبِ. وبِما أَنَّ هذا الصانِعَ المُحْدِثَ خارِجٌ عَنْ مَجْمُوعِ المُحْدَثاتِ المُمْكِناتِ، فَيَلْزَمُ عَقْلًا أنْ يَكُونَ قَديمًا واجِبَ الوُجودِ لِذاتِهِ. لَقَدْ أَسْهَبَ ابنُ تَيْمَيَّةَ كَثِيرًا في شَرْحِ هذَيْنِ الدَلِيلَيْنِ عَلى وُجودِ اللهِ تَعالى، وسَوْفَ نُعَالِجُهُما في تَرْجَمَةٍ مُسْتَقْبَلِيَّةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِأَدِلَّةِ إثْباتِ الصانِعِ - إنْ شاءَ اللهُ تَعالى.

فَإذا ثَبَتَ وُجودُ الرَبِّ الذي يَخْلُقُ بِالأَسْبابِ، تَبَيَّنَ أَيْضًا أنَّ فاعِلِيَّتَهُ الخالِقِيَّةَ لا بُدَّ أنْ تَكُونَ مُتَوافِقَةً مَعَ جَمِيعِ النَظَرِيَّاتِ الطَبِيعِيَّةِ الجائِزَةِ جَوَازًا فيزيائِيًا. وهَذا يَشْمَلُ النَظَرِيَّاتِ التي تَتَضَمَّنُ عَمَلِيَّاتٍ مِيكانِيكِيَّةً عَمْياءَ وتَفَاعُلاتٍ في مادَّةٍ صَمَّاءَ، كَنَظَرِيَّةِ التَطَوُّرِ الداروينيِّ عَنْ طَرِيقِ الطَفْرَةِ العَشْوَائِيَّةِ والانْتِقَاءِ الطَبِيعِيِّ (بِشَرْطِ أنْ يَثْبُتَ جَوَازُ هَذِهِ العَمَلِيَّةِ فيزيائِيًّا). وبهذا يَظْهَرُ بِوُضُوحٍ وَجْهُ الفَسَادِ في حُجَّةِ دوكينز الأُوْلَى.

إنَّهُ مِنَ المُتَوقَّعِ أَيْضًا أنْ يُعَزِّزَ إثْباتُ المَذْهَبِ التَيْمِيِّ في الأَسْبابِ صِدْقَ المُعْجِزَاتِ وقَصَصِ بَدْءِ الخَلْقِ في أَعْيُنِ العُلَماءِ التَجْرِيبِيِّينَ المُعَاصِرِينَ. فَإِنَّهُ مَتَى ما أقَرَّ العُلَماءُ التَجْرِيبِيُّونَ بِوُجُودِ الخالِقِ، أَصْبَحَتْ خَوَارِقُ العادَةِ – كَحُدُوثِ إِنْسَانٍ مِنْ تُرَابِ الأَرْضِ دُفْعَةً واحِدَةً مَثَلًا – أمرًا قابِلًا لِلاعْتِبارِ، شَرِيطَةَ أنْ لا تُنَاقِضَ الصِياغَةَ التامَّةَ الصَحِيحَةَ لِأَحْكامِ الفيزياءِ الكُلِّيَّةِ، أَوْ تُعارِضَ القَضَايَا الحِسِّيَّةَ اليَقِينِيَّةَ. وذَلِكَ أنَّ هَذِهِ الخَوَارِقَ البَعِيدَةَ الاحْتِمالِ عِلْمِيًّا، الجائِزَةَ الوُقُوعِ فيزيائِيًّا، لا يَبْعُدُ تَحَقُّقُها في العالَمِ عَلى يَدِ الخالِقِ العَلِيِّ سُبْحَانَهُ، لِغَايَةٍ تَتَعَلَّقُ بِحِكْمَتِهِ ورَحْمَتِهِ.

فصل في القياس على صانع الساعات

قَدْ يَسْتَشْكِلُ بَعْضُ المُتَدَيِّنِينَ الرَدَّ التَيْمِيَّ المُقْتَرَحَ عَلى حُجَّةِ دوكينز الأُوْلَى. فَإنَّهُمْ قَدْ يَمِيلُونَ إلى أنَّ وَصْفَ نَظَرِيَّةِ التَطَوُّرِ الدارويني بِأنَّها نَظَرِيَّةٌ جائِزَةٌ عِلْمِيًّا مِنْ شَأْنِهِ أنْ يُضْعِفَ أَدِلَّةَ إثْباتِ الصانِعِ، كَدَليلِ ويليام بايلي الشَهِيرِ المُسَمَّى بِ"حُجَّةِ صانِعِ السَاعَاتِ". ثُمَّ إنَّهُ قَدْ يَرَى هَؤُلَاءِ أنَّ طَرِيقَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ في إثْباتِ الصانِعِ لا يَتَعَرَّضُ لإثْبَاتِ كَوْنِ السَبَبِ الخَارِجِيِّ – الذي يُنْشِئُ الكائِناتِ الحَيَّةَ بِأَسْبابِها – صانِعًا مَوْصُوفًا بالإرادَةِ والعِلْمِ. ولِذا فَإنَّهُ مِنَ المُهِمِّ أنْ نُبَيِّنَ أنَّ العَقِيدَةَ التَيْمِيَّةَ في خالِقِيَّةِ اللهِ تَعالى لا تُعَارِضُ الحُجَجَ الكَلامِيَّةَ الكَثِيرَةَ التي تُثْبِتُ عِلْمَ اللهِ وحِكْمَتَهُ، بِما في ذَلِكَ "حُجَّةُ صانِعِ السَاعَاتِ" التي عُرِفَتْ عِنْدَ المُتَكَلِّمِينَ بِ"دَلِيلِ الإحْكَامِ والإتْقَانِ".

إنَّ الصِيغَةَ الصَحِيحَةَ لِ"حُجَّةِ صانِعِ السَاعَاتِ" – والتي هِيَ أَقْرَبُ في بَعْضِ جَوَانِبِها إلى أُطْرُوحَةِ آسا جراي مِنْها إلى الصِياغَةِ الأَصْلِيَّةِ التي قَدَّمَها ويليام بايلي – يُمْكِنُ تَقْرِيرُها عَلى النَحْوِ التَالي: إنَّنا نُدْرِكُ بِطَرِيقِ الحِسِّ أنَّ سَاعَةَ الجَيْبِ مِنْ عَمَلِ صانِعِ السَاعَاتِ. وكَذَلِكَ نَتَوَصَّلُ بِعُقُولِنا إلى تَعْيِيْنِ تَرَاكِيبِها المَخْصُوصَةِ دَلِيلًا عَلى كَوْنِها مَقْصُودَةً مِنْ صانِعِها، بِما يُمَكِّنُنا مِنْ إطْلاقِ أحْكَامٍ مُشَابِهَةٍ عَلى مَصْنُوعَاتٍ أُخْرَى قِياسًا عَلى سَاعَةِ الجَيْبِ. فالتَرَاكِيبُ المُشَابِهَةُ التي تَتَّصِفُ بها الهَوَاتِفُ الذَكِيَّةُ مَثَلًا تُمَكِّنُنا مِنَ الحُكْمِ عَلَيْها بِأنَّها مَصْنُوعَةٌ بِمَهَارَةٍ وقَصْدٍ لِصُنَّاعِها البَشَرِ، حَتَّى ولَوْ لَمْ نَخْبُرْهُمْ بِحِسِّنا المُبَاشِرِ. وعَلى النَحْوِ ذَاتِهِ، إنَّنا عِنْدَ الإحْسَاسِ بِالتَرَاكِيبِ المُشَابِهَةِ في الكائِنَاتِ الحَيَّةِ نَتَمَكَّنُ مِنَ الحُكْمِ عَلَيْها قَطْعًا بِأنَّ فاعِلَها الخَارِجِيَّ – الذي أَوْجَدَها بَعْدَ عَدَمِها مِنَ الشُرُوطِ المادِّيَّةِ والأَسْبابِ الطَبِيعِيَّةِ – لا بُدَّ أنْ يَكُونَ مُتَّصِفًا بِالعِلْمِ والقَصْدِ، فَيَكُونَ صانِعًا مُرِيدًا سُبْحَانَهُ وتَعالى.

إنَّ الحُكْمَ هَذا لازِمٌ عَنْ "حُجَّةِ صانِعِ السَاعَاتِ" ضَرُورَةً، بِصَرْفِ النَظَرِ عَنْ حَقِيقَةِ الشُرُوطِ المادِّيَّةِ والطَبِيعِيَّةِ السابِقَةِ التي اسْتُحْدِثَتْ مِنْها الكائِنَات

الحَيَّةُ عَلى الأَرْضِ. فَقَدْ تَكُونُ الكائِنَاتُ الحَيَّةُ ناشِئَةً ابْتِداءً مِنْ أَسْبابٍ مادِّيَّةٍ بَسِيطَةٍ عَلى نَحْوٍ خارِقٍ لِلعادَةِ، كالحاصِلِ في نَشْأَةِ آدَمَ عَلَيْهِ السَلَامُ مِنْ تُرَابِ الأَرْضِ مُبَاشَرَةً ودُفْعَةً واحدةً، كَما قَدْ تَكُونُ نَشَأتْ تَطَوُّرِيًّا وبِالتَدَرُّجِ، عَنْ طَرِيقِ عَمَلِيَّاتٍ مِيكانِيكِيَّةٍ وتَفَاعُلاتٍ مادِّيَّةٍ عَمْياءَ، امْتَدَّتْ عَلى مَرِّ حِقَبٍ زَمانِيَّةٍ مُتَطَاوِلَةٍ بِما مَكَّنَ مِنْ نَشْأَتِها. بَلْ قَدْ يَكُونُ نُشُوءُ هَذِهِ الكائِنَاتِ الحَيَّةِ حاصِلًا – جُزْئِيًّا – بِأفْعالٍ إرادِيَّةٍ تَتَّصِفُ بِها كائِنَاتٌ حَيَّةٌ أُخْرَى، كالمَلائِكَةِ التي نُؤْمِنُ بِتَدْبِيرِها لِأُمورِ هَذا العالَمِ بِأَمْرِ اللهِ سُبْحَانَهُ وإرادَتِهِ النافِذَةِ. فَفِي كُلِّ هَذِهِ الأَحْوالِ المُخْتَلِفَةِ، تَظَلُّ الفاعِلِيَّةُ الأَوَّلِيَّةُ التي يَتَّصِفُ بِها الصانِعُ العَلِيُّ أَمْرًا مُتَحَقِّقًا في الخارِجِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ صانِعًا ذا عِلْمٍ وإرادَةٍ، كَما ثَبَتَ بِدَلِيلِ "صانِعِ السَاعَاتِ". بَلْ إنَّ عِلْمَ اللهِ وإرادَتَهُ أَوْلَى بِالثُبُوتِ مِنْ عِلْمِ غَيْرِهِ وإرادَتِهِ، فَإِنَّ مَخْلُوقَاتِ اللهِ أَعْجَبُ مِنْ ساعَةِ الجَيْبِ، وخالِقِيَّةَ اللهِ أَكْمَلُ مِنْ أفْعالِ البَشَرِ الناقِصَةِ.

فصل في الحجة الثانية على نفي وجود الله

سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنا أَنَّ دوكينز مَعْدُودٌ في المَلاحِدَةِ الطَبِيعِيِّينَ، النَافِينَ لِوُجُودِ ما سِوَى الطَبِيعَةِ. يَعْنِي هَذا أَنَّهُ لا يَرَى إمْكَانَ هَذا العالَمِ الطَبِيعِيِّ وافْتِقَارَهُ إلى سَبَبٍ خَارِجٍ عَنْهُ يُجَدِّدُ حَوادِثَهُ ويَحْفَظُهُ عَلى الدَوَامِ. إنَّ هَذا الأَصْلَ الطَبَائِعِيَّ سِمَةٌ رَئِيسَةٌ في فِكْرِ دوكينز الإلْحَادِيِّ، وهو يَصْبُغُ حُجَّتَهُ الثانِيَةَ عَلى نَفْيِ وُجُودِ اللهِ – حُجَّتَهُ الفَلْسَفِيَّةَ القَائِمَةَ عَلى بُطْلانِ التَرْكِيبِ – بِصِبْغَةٍ فَرِيدَةٍ.

في شَرْحِهِ لِحُجَّتِهِ الفَلْسَفِيَّةِ، يُقَدِّمُ لنا دوكينز الثُنَائِيَّةَ التَالِيَةَ: إنَّ الصانِعَ إمَّا (أ) واحِدٌ بَسِيطٌ، وإمَّا (ب) صانِعٌ مُرَكَّبٌ. عَلى التَقْدِيرَيْنِ، يَبْطُلُ وُجُودُ الصانِعِ.

أمَّا عَلى التَقْدِيرِ الأَوَّلِ – تَقْدِيرِ كَوْنِ الصانِعِ واحِدًا بَسِيطًا – يُبَيِّنُ لنا دوكينز أن الذَاتَ هُنا يَمْتَنِعُ أنْ تَكُونَ "إلَهًا" بالمَعْنَى المَعْقُولِ المُعْتَبَرِ. وذَلِكَ أنَّ الذَاتَ البَسِيطَةَ يَمْتَنِعُ اتِّصَافُها بِالقُدْرَةِ عَلى كُلِّ شَيْءٍ، والعِلْمِ بِكُلِّ شَيْءٍ، وإجَابَةِ دُعَاءِ الدَاعِينَ، ومَغْفِرَةِ خَطَايَا المُذْنِبِينَ. وقَدْ عَجَزَ النَصَارى القَائِلُونَ بالواحِدِ البَسِيطِ عَنْ إجَابَةِ دوكينز جَوَابًا شَافِيًا.

يَجْدُرُ أن نَذْكُرَ هُنا أنَّ دوكينز يُجِيزُ نَشْأَةَ هَذا العالَمِ عَنِ السَبَبِ البَسِيطِ، لَكِنْ بِالمَعْنَى المَعْقُولِ الذي يُفيدُ نَشْأَةَ العالَمِ مِنْ مادَّةٍ بَسِيطَةٍ. هَذا الضَرْبُ مِنَ التَفْسِيرِ لَيْسَ خَطَأً عَلى مَذْهَبِ ابنِ تَيْمِيَّةَ، فَإنَّ مَذْهَبَهُ يَنُصُّ على حُدُوثِ هَذا العالَمِ عَنْ جَوَاهِرَ بَسِيطَةٍ، هِيَ الماءُ المَخْلُوقُ تَحْتَ عَرْشِ اللهِ الكَرِيمِ. لَكِنْ يَبْقَى أنْ يُقَالَ: إنَّ دوكنز – بِمُوجَبِ أَصْلِهِ الفَلْسَفِيِّ الطَبَائِعِيِّ – يَسْتَبْدِلُ خَطَأً هَذا التَفْسِيرَ المادِّيَّ بِالتَعْلِيلِ الأَهَمِّ: التَعْلِيلِ بِخَالِقِيَّةِ اللهِ تَعالى، الذي يَسْتَحْدِثُ المُرَكَّباتِ عَنِ البَسَائِطِ.

أمَّا بِالنِسْبَةِ لِلتَقْدِيرِ الثاني – تَقْدِيرِ كَوْنِ الصانِعِ مُرَكَّبًا – فَيَزْعُمُ دوكينز أنَّ هَذا التَقْدِيرَ يُوجِبُ افْتِقَارَ الصانِعِ إلى صانِعٍ آخَرَ عَلى أَصْلِ المُثْبِتِينَ لِوُجُودِ اللهِ. بِعِبَارَةٍ أَوْضَحَ، إنَّ المُتَدَيِّنِينَ القائِلِينَ بِدَلالَةِ التَرَاكِيبِ في الكائِنَاتِ الحَيَّةِ عَلى وُجُودِ الصانِعِ لها= يَلْزَمُهُمْ مِنْ بابٍ أَوْلَى أن يَكُونَ صانِعُها – الذي هُوَ بالضَرُورَةِ أَبْلَغُ تَرْكِيبًا مِنْها – مُفْتَقِرًا إلى صانِعٍ أيضًا. فَيَلْزَمُ التَسَلْسُلُ لا مَحَالَةَ عَلى القَوْلِ بِإثْباتِ الصانِعِ، كَما يَبْطُلُ وُجُودُ رَبِّ إبْرَاهيمَ، الذي يؤمنُ جميعُ المُنْتَسِبِينَ إلى مِلَّتِهِ – عليهِ السلامُ – بكونِ رَبِّهِ صانعًا قديمًا غيرَ مصنوعٍ.

وبهذا الطَرِيقِ، يَخْلُصُ دوكينز إلى أنَّ الحَيَاةَ عَلى الأَرْضِ لَيْسَتْ مُفْتَقِرَةً إلى صانِعٍ، بَلْ نَشَأَتْ بِعَمَلِيَّاتٍ تَطَوُّرِيَّةٍ امْتَدَّتْ على مَرِّ حِقَبٍ زَمَانِيةٍ، مُتَطَاوِلَةٍ عَلى نَحْوٍ كافٍ لِنَشْأَتِها. بَلْ حَتَّى لَوْ سُلِّمَ أنَّ الحَيَاةَ عَلى الأَرْضِ مَصْنُوعَةٌ بِعِلْمٍ وقَصْدٍ، فلا بُدَّ عِنْدَ دوكنز أنْ يَكُونَ صانِعُها قَدْ نَشَأَ في المَاضِي بِعَمَلِيَّاتٍ طَبِيعِيَّةٍ، تُضاهِي تَطَوُّرَ الكائِنَاتِ الحَيَّةِ عَنْ طَرِيقِ الانْتِقَاءِ الطَبِيعِيِّ.

فَالعَمَلِيَّاتُ التَطَوُّرِيَّةُ عِنْدَ دوكينز ضَرُورَةٌ فَلْسَفِيَّةٌ لا مَحِيدَ عَنْها في تَفْسِيرِ نَشْأَةِ الكائِنَاتِ الحَيَّةِ – إلَهِيَّةً كانَتْ أم غَيْرَ ذَلِكَ – عَنْ أُصُولِها المادِّيَّةِ البَسِيطَةِ. ولَوْ لَمْ يَصِحَّ هَذا، افْتَقَرَ كُلُّ صانِعٍ إلى صانِعٍ آخَرَ أَبْلَغَ تَرْكِيبًا مِنْهُ، في تَسَلْسُلٍ لا يَنْقَطِعُ مِنَ الصانِعِينَ المُرَكَّبِينَ مادِّيًا، وهُوَ قَوْلٌ أَوْلَى بِالبُطْلانِ مِنْ نَظَرِيَّةِ التَطَوُّرِ.

إنَّ حُجَّةَ دوكينز الثانِيَةَ القائِمَةَ عَلى بُطْلانِ التَرْكِيبِ في ذَاتِ الصانِعِ – مَعَ كَوْنِها حَيَّرَتِ الكَثِيرَ مِنَ الناسِ ودَفَعَتْهُمْ إلى التَدَيُّنِ بِالإلْحَادِ – تُعَانِي مِنْ ضَعْفٍ خَفِيٍّ. فالحُجَّةُ تَفْتَرِضُ زُورًا أنَّ الصانِعَ لا بُدَّ أنْ يَكُونَ جِسْمًا طَبِيعِيًا، وذَاتًا ناشِئَةً عَنْ شُرُوطٍ مادِّيَّةٍ سابِقَةٍ. إنَّ ابنَ تَيْمِيَّةَ في نَقْضِهِ لِتَوْحِيدِ الفَلاسِفَةِ – القَائِلِينَ بِأَنَّ الذَاتَ الإلَهِيَّةَ واحِدَةٌ بَسِيطَةٌ لا تَتَّصِفُ بِصِفَةٍ ولا فِعْلٍ – يَكْشِفُ لنا عَنْ مَخْرَجٍ مِنْ هَذِهِ الشِبَاكِ التي نَصَبَها لنا دوكينز بِمَهَارَةٍ.

الحَقُّ أنَّ دوكينز يُقَدِّمُ لِلمُؤْمِنِينَ ثُنائِيَّةً باطِلَةً. فَهُوَ يَزْعُمُ أَنَّ الصانِعَ لا بُدَّ أنْ يَكُونَ إمَّا (أ) بَسِيطًا خَالِيًا عَنِ الصِفَاتِ والأفْعَالِ، بِحَيْثُ يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ إلَهًا، وإمَّا (ب) مُرَكَّبًا بِالمَعْنَى الذي يَسْتَلْزِمُ إمْكَانَ وُجُودِهِ وقَبُولَ ذَاتِهِ التَجَزُّؤَ والتَفَرُّقَ، فَيَكُونَ مُفْتَقِرًا إلى أَسْبَابٍ يَحْصُلُ بِها، كَسَائِرِ الظَوَاهِرِ الطَبِيعِيَّةِ. إذا أَمْكَنَ الذَهَابُ إلى خِيَارٍ ثَالِثٍ، لَنْ يُضْطَرَّ المُؤْمِنُونَ إلى الْتِزامِ أَحَدِ الطَرَفَيْنِ في ثُنائِيَّةِ دوكنز.

يَكْشِفُ لنا ابنُ تيميَّةَ عَنْ هَذا الخِيَارِ الثالِثِ، وهُوَ قَوْلٌ ظاهِرُ البَدَاهَةِ، مُتَنَاوَلٌ لِعُقُولِ الصِغَارِ ذَوِي الفِطَرِ السَلِيمَةِ التي لَمْ تَتَغَيَّرْ. يُثْبِتُ ابنُ تيميَّةَ أنَّ ذَاتَ اللهِ (ج) مَوْصُوفَةٌ بِالعُلُوِّ المَكانِيِّ والقَدْرِ الحِسِّيِّ، مَعْ كَوْنِها غَيْرَ قابِلَةٍ للتَجَزُّؤِ والتَفَرُّقِ وانْفِصَالِ بَعْضِها عَنْ بَعْضٍ. فاللهُ سُبْحَانَهُ خالِقٌ عَظِيمٌ خَلَقَنا عَلى صورَتِهِ، بائِنٌ عَنِ العالَمِ مَكانِيًّا، مَوْصُوفٌ بالصِفَاتِ الحَقِيقِيَّةِ والأفْعَالِ الإرادِيَّةِ المُتَعَدِّدَةِ. ومَعَ ذَلِكَ، لا يُشْبِهُ اللهُ الأجْسَامَ المُرَكَّبَةَ التي تَفْتَقِرُ إلى أَسْبابٍ خارِجِيَّةٍ، فَإِنَّه لا يَقْبَلُ التَجَزُّؤَ والانْفِصَالَ، ولا يَتَأَلَّفُ مِنْ

جَوَاهِرَ مُجْتَمِعَةٍ يَجُوزُ عَلَيْها التَفَرُّقُ. إنَّ جَمِيعَ الاعْتِراضَاتِ الكَلامِيَّةِ المُثَارَةِ عَلى هَذا الاعْتِقَادِ الفِطْرِيِّ تَعْجِزُ عَنْ إبْطَالِهِ عَجْزًا ظاهِرًا في نَظَرِ ابنِ تَيْمِيَّةَ.

تعليق ختامي

قَدْ يُقْلِقُ بَعْضَ المُتَدَيِّنِينَ الردُّ التَيْمِيُّ المُقْتَرَحُ عَلى حُجَّةِ دوكينز الثانِيَةِ، لأنَّ كَثِيرًا مِنْهُم يَلْتَزِمُونَ القَوْلَ بِتَنَزُّهِ اللهِ عَنِ المَكَانِ والزَمَانِ، صِيانَةً لتَفَرُّدِهِ بِالكَمَالِ ونَفْيًا لِلمُمَاثَلَةِ بَيْنَهُ وبَيْنَ خَلْقِهِ، وقَدْ يَخْشَى هَؤُلَاءِ مِنْ أنْ يُقَوِّضَ الاعْتِقَادُ التَيْمِيُّ في اللهِ – القَائِلُ بِأنَّ اللهَ مَوْصُوفٌ بِالعُلُوِّ المَكانِيِّ والقَدْرِ الحِسِّيِّ وأنَّهُ خَلَقَنا عَلى صُورَتِهِ (بِالمَعْنَى اللُغَوِيِّ الظَاهِرِ) – تَفَرُّدَ اللهِ بِالكَمَالِ، فَيَجْعَلَهُ ذَاتًا مُمْكِنَةَ الوُجُودِ مُفْتَقِرَةً إلى العِلَّةِ. ثُمَّ إنَّه قَدْ تَرْتَسِمُ في مُخَيِّلاتِ هَؤُلاءِ صُوَرٌ ذِهْنِيَّةٌ باطِلَةٌ حالَ تَأَمُّلِهِمْ لِلاعْتِقَادِ المَذْكُورِ، فَلا يُحْسِنُونَ دَفْعَها عَنْ أَنْفُسِهِمْ. سَعْيًا في تَجَنُّبِ هَذِهِ الوَسَاوِسِ المُزْعِجَةِ، قَدْ يَلْجَؤُونَ إلى الطَرَفِ النَقِيضِ، فَيُنْكِرُونَ عُلُوَّ اللهِ الحِسِّيِّ بالكُلِّيَّةِ ويَمِيلُونَ إلى المَذْهَبِ القائِلِ بِبَسَاطَةِ الذَاتِ الإلَهِيَّةِ. لِذا، إنَّهُ مِنَ المُهِمِّ أنْ نُوَضِّحَ ما يَلِي.

لَقَدْ قَرَّرَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَلى نَحْوٍ مُتَّسِقٍ ومُتَكَرِّرٍ أنَّ الجَوَابَ الإسْلامِيَّ الأَصِيلَ عَلى مِثْلِ هَذا النَوْعِ مِنَ الشُبَهِ، المُؤَيَّدَ بِاعْتِقَادِ سَلَفِ المُسْلِمِينَ الأَوَائِلِ، يَكُونُ بِإثْباتِ مَعَانِي صِفَاتِ اللهِ – المَذْكُورَةِ في الوَحْيِ العَزِيْزِ – إثْبَاتًا عَلى سَبِيلِ التَوَاطُؤِ العامِّ بَيْنَها وبَيْنَ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ، مَعَ نَفْيِ المُمَاثَلَةِ لها. بِعِبَارَةٍ أُخْرَى، إنَّ المَذْهَبَ الشَرْعِيَّ الصَحِيحَ يَكُونُ بِالحِفَاظِ عَلى تَوَازُنٍ دَقِيقٍ في مَحَلٍّ وَسَطٍ بَيْنَ طَرَفَيْ نَقِيضٍ: طَرَفٍ تَعْطِيلِيٍّ يَنْفِي عَنِ اللهِ صَفَاتِهِ مِنْ جِهَةٍ، وطَرَفٍ تَمْثِيلِيٍّ يُسَوِّي بَيْنَ اللهِ وبَيْنَ خَلْقِهِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى. في هَذا الاعْتِقَادِ الوَسَطِيِّ الذي الْتَزَمَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، لَيْسَ اللهُ بِإنْسَانٍ ولا هُوَ ذَاتًا مَسْلُوبَةَ الصُورَةِ. بَلْ هُوَ خالِقٌ قَدِيمٌ أَوْجَدَ الإنْسَانَ عَلى صُورَتِهِ، مُتَنَزِّهٌ مَعَ

ذَلِكَ عَنْ صِفَاتِ النَقْصِ، مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الجَلَالِ والجَمَالِ والكَمَالِ عَلى قَدْرٍ تَعْجِزُ عُقُولُنا القَاصِرَةُ عَنْ إدْرَاكِهِ وضَبْطِهِ.

لَعَلَّ في القِيَاسِ الأَوْلَوِيِّ التَالي تَقْرِيبٌ سَدِيدٌ لِمَذْهَبِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ في التَنْزِيهِ: إنَّ كَعْكَةَ الزَنْجَبِيلِ قَدْ يَصْنَعُها الخبَّازُ عَلى صُورَةِ الإنْسَانِ، فَيُسَمَّى المَخْبُوزُ "رَجُلَ كَعْكَةِ الزَنْجَبِيلِ". ومَعَ هَذا لا يَقُولُ عَاقِلٌ أنَّ كَعْكَةَ الزَنْجَبِيلِ مُمَاثِلةٌ لِلخَبَّازِ. وكَذَلِكَ خَلْقُ اللهِ لنا عَلى صُورَتِهِ= لا يَلْزَمُ مِنْهُ أنْ نُماثِلَ اللهَ في صِفَاتِ جَمَالِهِ وكَمَالِهِ. بَلِ النَفْيُ ثابِتٌ مِنْ بَابِ أَوْلَى، لِأنَّ الفَرْقَ بَيْنَ الصانِعِ الواجِبِ والمَخْلُوقِ المُمْكِنِ أعْظَمُ من الفَرْقِ بَيْنَ المُمْكِنِ والمُمْكِنِ. إنَّ فَضْلَ اللهِ عَلى ما يَخْلُقُهُ أَعْظَمُ من فَضْلِ ابْنِ آدَمَ على ما يَصْنَعُهُ.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.